EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

أداء مجلس النّقابة الحالي

(أبريل 2023 - فبراير 2025)

الصحفيين الموقوفين

حلّف القيد

الفصل التعسفي

الحد الأدنى للأجور

الحريات

المرصد المصري للصحافة والإعلام

أداء مجلس النّقابة الحالي
(أبريل 2023 - فبراير 2025)

إعداد وتحرير:

عصام ناصر

باحث بوحدة الرصد والتوثيق

تدقيق لغوي:

مارسيل نظمي

إخراج فني:

سمر صبري

بدأ المجلس الحالي لنقابة الصحفيين المصريين مهام عمله، في الثالث من أبريل 2023، بعد استكمال تشكيل هيئته ولجانه، وخلال الفترة من أبريل 2023 حتى يناير 2025، عمل المجلس على عدد من الملفات، تتعلق بالحريات الصحفية، كما تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف هذه السطور إلى تقييم أداء المجلس الحالي لنقابة الصحفيين بدقة وموضوعية، وترصد نمط الأداء في الملفات التي شغلت المجتمع الصحفي على مدار عامين.

تتم عملية الرصد عبر محورين:

الأول: يتعلق بقضايا الحريات، حيث الحديث عن الصحفيين المحبوسين والتضييقات ضد الصحفيين على خلفية آرائهم وتغطياتهم الصحفية، من قبيل الاستيقاف، والمنع، وحجب المواقع الإلكترونية، وغيرها من صور تقييد حركة الصحفيين/ات في المجال العام. وعادة ما ترتبط التقييدات المفروضة على حرية العمل الصحفي بالأجهزة الأمنية وسلطة القضاء. بصيغة أخرى، أي أن أجهزة أمن ومؤسسات قضائية هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من الانتهاكات المتعلقة بالحريات التي يتعرض لها الصحفيين/ات.

أما الدور التقييدي ضد المجال الصحفي الذي تلعبه مؤسسات قضائية وشرطية مبني على بيئة تشريعية تبيح الحبس في قضايا النشر، والتضييق على قدرة الصحفي على التحرك في المجال العام، يكفي أن نلقي نظرة سريعة على القوانين المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر. ليس هذا فقط، إنما حتى القوانين التي تتعلق بالمجتمع كله يكون لبعضها تأثيرات سلبية على العمل الصحفي، ولعل الجدل المثار حول مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي اشتبكت معه نقابة الصحفيين فيه دليل واضح على ذلك.

المحور الثاني: يرتبط بالحقوق الاقتصادية وما ينجم عنها من تراجع في الأوضاع الاجتماعية والواقع المعيشي للصحفيين/ات، ونستعرض فيها مشكلات تدني الأجور، وحالات الفصل التعسفي، وملف القيد في النِّقابة والبطالة بين الصحفيين/ات، وصحفيو الصحف المتوقفة، وكيف تتعلق مشكلات الحقوق الاقتصادية بالمؤسسات الصحفية نفسها- في أغلب الحالات.

تفترض الورقة أن أداء النِّقابة في التعامل مع المشكلات المختلفة خلال العامين الماضيين جاء بشكل يعكس أوراق القوة التي يمتلكها المجلس؛ فكلما كان المجلس يمتلك سبلًا للضغط وأدوات للتعامل مع المشكلة المعروضة عليه كلما كان أداءه أفضل -والعكس- غياب تلك المقومات يعني انكفاء المجلس على إصدار بيانات وخطابات للتنديد بالمشكلات والدعوة إلى معالجتها دون أن يكون جزءًا من الحل.

أولًا- الحريات الصحفية في ظل مجلس النقابة الحالي

1 - مِلَفّ الصحفيين المحبوسين:

مِلَفّ الصحفيين المحبوسين هو أكثر الملفات حساسية ضمن القضايا التي تشتغل عليها نِقابة الصحفيين؛ ففي الوقت الذي يبدو أن النِّقابة لا تمتلك أوراق ضغط حقيقية يمكن أن تلجأ إليها لتحريك هذا المِلَفّ؛ لذلك انحصر جزء كبير من تعاطي النِّقابة معه في إصدار بيانات إدانة للانتهاكات والتضييقات التي يتعرض لها الصحفيين/ات أو بيانات ترحيب بقرارات حكومية هامة تمس قضايا الحريات.

مع ذلك حرصت النِّقابة على توظيف ما لديها من أدوات ولو محدودة في تحريك المِلَفّ، ومنها إرسال خطابات إلى النائب العام ولجنة العفو الرئاسي، في 14 مارس 2024، للمطالبة بالإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيًا، ومراجعة أحوال الصادر بحقهم أحكام لشمولهم ضمن قرارات العفو الرئاسي القادمة، وكذلك مخاطبة الجهات المختصة، في 5 يونيو 2024، بالسماح لعدد من أعضاء مجلس النِّقابة بزيارة الصحفيين المحبوسين فى سجون بدر 1، وبدر 3، والعاشر من رمضان، لكن طلب الزيارة لم يكلل بالنجاح، مع ذلك فإن النِّقابة نجحت في تمكين أسر 3 صحفيين من زيارتهم بعد سنوات من المنع، وفي توفير علاج لعدد من الصحفيين المحبوسين.

في هذا السياق، تقدمت النِّقابة بما يقرب من 80 بلاغًا ومخاطبة للجهات المعنية (النائب العام، رئيس نيابة أمن الدولة العليا) للمطالبة بالإفراج عنهم أو عدم التحفظ، وكذلك عدم إدراجهم على قوائم الإرهاب، وأرسلت 10 مخاطبات للحوار الوطني ولجنة العفو الرئاسي للمطالبة بإخلاء سبيل الصحفيين المحبوسين، وبالعفو عمن صدر بحقهم أحكام، فضلًا عن إرسال 10 عرائض ومخاطبات، ودعوتين قضائيتين، بخصوص رفع أسماء 6 أسماء من قوائم الإرهاب[1]، وكذلك مخاطبة لجان التحفظ على الأموال بشأن الصحف المدرجة في هذه القوائم وأوضاع صحفييها.

كما حاولت النِّقابة إبقاء مِلَفّ الصحفيين المحبوسين احتياطيًا حاضرًا بقوة من خلال تنظيم وقفات احتجاجية رمزية على سلالم النِّقابة، نذكر منها تنظيم "يوم تضامني مع الصحفيين المحبوسين واعتصام رمزي بالنقابة"، في 29 يوليو 2024، للاحتجاج على عودة حالات القبض على الصحفيين التي استهدفت ياسر أبو العلا وزوجته، وخالد ممدوح، وأخيرًا رسام الكاريكاتير أشرف عمر. كما حرصت على تقديم الدعم القانوني -حتى وإن كان رمزيًا- للصحفيين المحبوسين، إذ يحضر محامي النِّقابة جلسات التحقيق وتجديدات الحبس مع الصحفيين، وهو ما تحققنا منه عبر التواصل مع أسر الصحفيين المحبوسين، وأشار إليه نقيب الصحفيين في تصريحات، إذ قال "لدينا آلية قانونية وفريق قانوني يتابع الزملاء المحبوسين سواء في تجديدات الحبس أو غيره، ولدينا مخاطبات للجهات القانونية بشكل مستمر لإعادة النظر في أوضاع عدد من الزملاء المحبوسين بشكل أو بآخر، من خلال ذلك تم إخلاء سبيل عدد كبير من الزملاء، وبعض الزملاء الذين تم توقيفهم تم إخلاء سبيلهم مباشرة خلال ساعات".

1- تم الحكم في دعوى برفع أسماء 5 صحفيين.

ضعف الأدوات التي يمتلكها مجلس النِّقابة في التعامل مع مِلَفّ الصحفيين المحبوسين دفع المجلس إلى محاولة تعويض هذا الضعف عبر الحرص على التواصل المستمر معهم، وتقديم الدعم اللازم لهم، سواء كان معنويًا أو قانونيًا. كان جزء من الدعم الذي حاولت النِّقابة تقديمه لأسر الصحفيين المحبوسين المؤتمرات التي عقدتها النِّقابة لهذه الأسر، ودعوتهم بصورة مستمرة للجلوس إلى النقيب وأعضاء المجلس؛ بغرض الوقوف على أوضاعهم، وسماع أصواتهم، وإتاحة الفرصة لإيصال مشكلاتهم وإعلانها والتعبير عنها، وبصورة عامة أقامت النِّقابة أكثر من 10 فعاليات ولقاءات تخص المحبوسين.

من النشاطات الأخيرة للنِّقابة في هذا المِلَفّ تقدم النقيب، في 13 يناير 2025، بمذكرة إلى النائب العام تضمنت ثلاث مطالب؛ الأول: الإفراج عن الصحفيين (نقابيين وغير نقابيين) المحالين للمحاكمة الجنائية، ومضى على حبسهم احتياطيًا أكثر من عامين، مع استعداد النِّقابة لضمان مثولهم أمام المحكمة عند طلبها. الثاني: إخلاء سبيل الصحفيين، الذين أمضوا أقصى مدة للحبس الاحتياطي المنصوص عليها بالمادة (143/4) من قانون الإجراءات الجنائية. الثالث: ضم فترات الحبس الاحتياطي لكل مَن صدرت بحقه عقوبة. وكان آخر النشاطات النداء الذي وجهه البلشي، في 18 فبراير 2025، لمن أسماه "الجهات المختصة"، للإفراج عن "كل الزملاء المحبوسين، والعفو عن الزملاء الصادر بحقهم أحكام، وإطلاق سراح كل سجناء الرأي.

أما النجاحات التي تحققت فعليًا فذكرت في كشف حساب نشره النقيب عن أداء المجلس خلال فترة الانعقاد الحالية في مِلَفّ الصحفيين المحبوسين، جاء فيه: أن "المجلس نجح في إطلاق سراح 11 صحفيًا/ة خلال عامين، وإطلاق سراح صحفية ألقي القبض عليها في السُّعُودية، وفيمَا أسماه "إغلاق الباب الدوار لدخول محبوسين جدد لأكثر من عام كامل"؛ من طريق تدخل النِّقابة بالإفراج عن أكثر من 15 زميلًا آخرين تم توقيفهم خلال ساعات أو يومين على الأكثر، قبل أن يعود دوران عجلة حبس الصحفيين ليعود العدد للارتفاع من 19 صحفيًا محبوس إلى 24 صحفيًا".

كما نجحت النِّقابة في رد اعتبار 6 صحفيين أطلق سراحهم، وإعادة دمجهم في مؤسسات مختلفة، مستفيدًا من تمويل نجحت النِّقابة في توفيره من إحدى المؤسسات، مقداره مليون جنيه، وهو المبلغ الذي وجهته النِّقابة كذلك في رفع قيمة دعم أسر الصحفيين المحبوسين من 2000 جنيه شهريًا، بدأ صرفها في ظل المجلس الحالي، إلى 6000 آلاف جنيه شهريًا، مع "تخصيص مبلغ للدعم النفسي لمن يحتاج له من الزملاء المطلق سراحهم"، فضلًا عن تمويل نشاطات نظمتها النِّقابة لأسر الصحفيين المحبوسين (لقاءات، إفطار جماعي، حفل تكريم للمطلق سراحهم).

تعقيب: يمكن القول أن النِّقابة بذلت جهدًا مشكورًا في التعامل مع مِلَفّ الصحفيين المحبوسين، وحرصت على أن يكون صوت هؤلاء وذويهم مسموعًا. وكانت في تعاطيها مع هذا المِلَفّ تتحرك في مسارين؛ الأول: محاولة التخفيف عن الصحفيين المحبوسين أنفسهم، عبر التنديد بحبسهم والمطالبة بإطلاق سراحهم من خلال المخاطبات والمعارضات والبلاغات والدعاوى القضائية. وتنظيم الوقفات والمؤتمرات وغيرها من نشاطات للتذكير بمأساتهم. المسار الثاني: التخفيف عن أسرهم وذويهم عبر التواصل المستمر معهم، والحرص على سماع صوتهم، وتقديم الدعم المتاح لهم.

تُوجت جهود النِّقابة في هذا الباب بإطلاق سراح 11 صحفيًا/ة، لكن هذا النجاح لا ينسينا الإشارة إلى أن مِلَفّ السجناء في مصر، ليس ملفًا للتفاوض، يخضع للنقاش والأخذ والرد، إنما من اختصاص الأجهزة الأمنية التي تقرر فيه بما تراه، أما المخاطبات ومحاولات التواصل فغايتها أن تلفت نظر الأجهزة الأمنية إلى أن هذا الشخص لا يمثل خطرًا حقيقيًا، ومن ثم لا بأس من إطلاق سراحه.

2 -التضييق على التغطية الصحفية:

جهود النِّقابة في باب الحريات، لم يقتصر على مِلَفّ الصحفيين المحبوسين، بالرغم من مركزيته، إذ اشتغلت النِّقابة أيضًا على الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات خلال تغطياتهم في الشارع؛ وبحسب الاستبيان الذي نظمته نِقابة الصحفيين على مدار أكثر من 3 أسابيع امتدت من الفترة ما بين 19 نوفمبر حتى 10 ديسمبر 2024، حول أهم القضايا التي تشغل تفكير الجماعة الصحفية، وشارك فيه 1568 صحفيًا/ة -نقابيين وغير نقابيين- فقد كشف **52.5%** من الصحفيين المشاركين فى الاستبيان عن تعرضهم لدرجات متفاوتة من العنف في أثناء ممارستهم العمل، وبخصوص أشكال العنف، فقد تعرض **42,1%** من المستطلع آرائهم إلى عنف نفسى، فيمَا تعرض **31,6%** إلى عنف لفظي، في حين تعرض **13,8%** إلى عنف جسدي بالإضافة إلى أنواع أخرى من العنف ولكن بدرجة أقل مثل: التضييق الأمني، والتهديد بالتعرض والملاحقة، والتمييز ضد المرأة.

عادة ما كانت النِّقابة تتحرك في هذا الشأن في مسارين؛ **الأول:** الشروع في اتخاذ إجراءات قانونية تضمن حق الصحفي، وتظهر وقوفها في صفه، إذ كانت دائمة الحضور في القضايا من هذا النوع. **المسار الثاني:** التحرك في مسار المصالحة بين الصحفي والجهة التي ارتكب أحد أفرادها الانتهاك، في حال ضمن ذلك اعتذار مرتكب الانتهاك وضمن حماية حق الصحفي وكرامته.

في هذا السياق نستشهد بواقعة الاعتداء على كيرلس صلاح المصور الصحفي بموقع صدى، في 12 يوليو 2024، خلال تغطيته أحداث المباراة التي جمعت بين فريقي الأهلي وبيراميدز، في استاد القاهرة، من جانب فردين أمن تابعين للشركة "الأفريقية للأمن والحراسة" المسؤولة عن التأمين؛ إذ أصدرت النِّقابة بيانًا أدانت فيه ما حدث، ودعت الشركة إلى التحقيق فيمَا حدث من تجاوزات بحق الصحفي الشاب،كما تواصل النقيب مع كيرلس صلاح، وكذلك تقدمت النِّقابة ببلاغ إلى النائب العام للتحقيق فى الواقعة، وفي الأخير أصدرت الشركة الأفريقية للأمن والحراسة بيان اعتذار للصحفي، في 16 يوليو 2024، وبعدها بيوم زارت قيادات الشركة نِقابة الصحفيين، وخلال الزيارة قدم مسؤوليها اعتذارًا للمصور الصحفي.

في السياق ذاته، دخلت النِّقابة على خط الأزمة المتعلقة بتأخر حصول الصحفيين الرياضيين، والمصورين على تأشيرات دخول المملكة العربية السُّعُودية لتغطية مباراة كأس السوبر الأفريقية بين الأهلي والزمالك، المقرر لها الجمعة 27 سبتمبر 2024، بعد رفض السِّفَارة السُّعُودية منحهم تأشيرات الدخول، إذ عقدت مؤتمرًا صحفيًا بخصوص الأزمة، وتواصلت مع الأطراف ذات الصلة، وهو ما انتهى إلى تيسير السِّفَارة السُّعُودية لسفر الصحفيين/ات للتغطية.

صراعات صغيرة أخرى خاضتها النِّقابة للحفاظ على هامش الحركة المتاح أمام الصحفيين/ات، وللتنديد بما يقع لهم من انتهاكات، نستحضر هنا، رفض النِّقابة قرار وزارة الأوقاف "حظر تصوير الجنائز نهائيًا سواء حال دخولها أو خروجها أو في أثناء الصلاة عليها في المساجد"، الصادر في 11 مايو 2024، واعتباره "مخالف للدستور والقانون واعتداء على حق الصحفيين في أداء واجبهم ومصادرة وحق المواطن في المعرفة"، كما أعلنت عن عدد القواعد والاشتراطات تضمن للصحفيين حقهم في التغطية، وتحترم خصوصيات المواطنين، وقد أعلن النقيب نهاية الأزمة، في 22 مايو 2024، عقب مشاركته في اجتماع ضم وزير الأوقاف وقيادات صحفية وإعلامية بالمجلس الأعلى للإعلام، بعد الاتفاق على حق الصحفيين في التغطية مع ضوابط تحمي خصوصية المواطنين وتحترم قدسية اللحظة.

وفيما يتعلق بمسألة حجب المواقع الصحفية الإلكترونية، فقد تلقت النِّقابة خلال عامين 9 شكاوى حجب مواقع صحفية، تدخلت لحلها، ونتيجة التدخل تم رفع الحجب عن 5 مواقع.

استفادت النِّقابة في تعاملها مع التضييقات التي تنال من حرية العمل الصحفي من وجود خطوط اتصال مع أجهزة ومؤسسات الحكومة، ما أسهم بصورة كبيرة في تقليل احتمالات سوء الفهم، وساعد على تدارك الأخطار والحيلولة دون التصعيد. لكن ظلت تحركات النِّقابة في هذا الباب محكومة بهامش الحرية الصغير الممنوح للعمل الصحفي والإعلامي؛ من ثم كانت تندد بحالات حجب المواقع، لكنها لم تكن تملك من أوراق الضغط ما يساعدها في رفع الحجب، خاصة أن كثير من حالات الحجب لم يكن معلومًا الجهة التي تقف خلفه.

3 -المجلس والقوانين المكبلة للعمل الصحفي:

طوال عامين هما عمر المجلس الحالي كان هناك جدل مستمر حول قانون النِّقابة بين من يعربون عن رغبتهم في تعديل القانون بحيث يصبح أكثر مسايرًا للتطورات الكبيرة التي شهدها العمل الصحفي، ويتجاوز المشكلات التي ينطوي عليها القانون القائم، ومن يرفضون تعديل القانون، ليس تمسكًا بما فيه، فالجميع يعرف أن قانون النِّقابة في شكله الحالي يعاني مشكلات كثيرة، لكن خوفًا من أن يفتح تعديل قانون النِّقابة إلى تغييرات تفقد الجماعة الصحفية امتيازاتها التي يضمنها القانون الحالي. الجدل حول قانون النِّقابة جزء من وعي ساري بين الصحفيين أن البيئة التشريعية للعمل الصحفي جزء من المعاناة التي تعيشها الصِّحافة المصرية في الفترة الأخيرة. لذلك حرص المجلس على خوض معارك تتعلق بالتشريعات ذات الصلة بالعمل الصحفي، على أن تظل هذه المعارك في المساحات الآمنة ولا يترتب عليها مخاطر أو تهديدات حقيقية لاستقرار النقابة. كانت أبرز معارك مجلس النقابة في هذا الباب معركة قانون الإجراءات الجنائية.

قانون الإجراءات الجنائية: جدل واسع منذ أغسطس 2024، شاركت فيه نِقابة الصحفيين، حول مشروع قانون الإجراءات الجنائية، "المُعد من قبل لجنة فرعية منبثقة عن اللجنة التشريعية"، لما أنطوى عليه مشروع القانون من مواد رأت فيها النِّقابة والمجتمع الصحفي "محاولة لتقييد الصِّحافة من الباب الخلفي"، من بينها المادة 267 من مشروع القانون، الخاصة بحظر النشر عن وقائع الجلسات، وعلى الرغم من حذف المادة، فقد ظلت النِّقابة وصحفيها يرون في مواد أخرى تضمنتها المُسَوَّدَة تقييد العمل الصحفي، لعل أبرزها المادة (266)، التي تحظر نقل وقائع الجلسات أو بثها بأي طريقة، إلا بموافقة كتابية من رئيس الدائرة بعد إذن من النيابة العامة.

ترجمت النِّقابة اهتمامها بمسودة القانون، وبالمواد ذات التأثير على العمل الصحفي، عبر الدعوة إلى إجراء حُوَار مجتمعي حول مسودة القانون، وإلى التمهل في مناقشة مشروع القانون، وإلى ضرورة إعادة النظر في المواد المتعلقة بالحبس الاحتياطي في مشروع القانون.

طورت النِّقابة طريقة تعاملها مع مشروع القانون من الدعوة إلى الحُوَار حوله والتمهل في مناقشته، والمطالبة بتعديل بعض مواده، إلى تنظيم فعالية لمناقشته، شارك فيها متخصصين وذوي شأن من نِقابة المحامين، ومن الحُوَار الوطني، ومن البرلمان، وعدد من الصحفيين والمشتغلين بالمجال العام. وفي تطور لاحق لموقف النِّقابة من مشروع القانون، نظمت مؤتمرًا صحفيًا، في 10 سبتمبر 2024، أعلنت فيه موقفها من المُسَوَّدَة، وطرحت مذكرة تفصيلية بذلك، وأرسلت ملاحظاتها على مشروع القانون إلى رئيس البرلمان ووزير المجالس النيابية وإلى الحوار الوطني والنواب الصحفيين ورؤساء الهيئات البرلمانية، تتضمن ملاحظات على أكثر من 40 مادة وبدائل لها.

موقف النِّقابة من مشروع القانون دفع "لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب" لمهاجمتها إذ قالت في بيان لها أن كلام البلشي بشأن مشروع القانون "غير دقيق"، كما "تفتقر إلى الدِّقَّة وتعتمد على مغالطات فجة" وهو ما اعتبرته اللجنة تضليل للرأي العام. لاحقًا سعى البرلمان إلى امتصاص التوتر مع نِقابة الصحفيين؛ إذ أرسل ردًا على ملاحظات النِّقابة بخصوص مشروع القانون، معربًا عن تقديره لكل وجهات النظر، ورد البرلمان وإن حاول تلافي التوتر مع النِّقابة إلا أن لغته بقيت متحفظة؛ وهو ما يظهر فيما نشرته النِّقابة من رسالة المجلس. تجاوزت النِّقابة الخلاف سريعًا وأرسلت إلى البرلمان ردًا على رسالته، وتضمن الرد "خطابًا من البلشي لرئيس مجلس النواب، وورقة قانونية بملاحظات النِّقابة على رد البرلمان في 47 صفحة أعدتها لجنة قانونية". في تعاملها مع مشروع القانون بما تضمن من مواد تقيد العمل الصحفي، عملت النِّقابة على أن يبدو موقفها موضوعيًا، وأن لا تنساق إلى مهاترات وجدالات، من ثم حرصت على حضور ممثلين عن نِقابة المحامين في الفعاليات التي دعت لها للنقاش حول القانون، ورموز كبار معروفين في العمل العام، كما أعلنت عن كامل تضامنها مع ما ورد في بيان نِقابة المحامين بشأن مشروع القانون.

جزء من نشاط النقابة في باب التشريعات المنظمة للعمل الصحفي والمؤثرة فيه، كانت دعوة النِّقابة المتجددة إلى استصدار قانون ينظم "حرية تداول المعلومات"، وكذلك ترحيبها بكل ما من شأنه يحول دون حبس الصحفيين/ات في قضايا نشر. وكذلك اقترحت 3 مشروعات قوانين، منها مشروع قانون لمنع الحبس في قضايا النشر، ومشروع قانون لحرية تداول المعلومات، و "تعديلات شاملة على قانون الإجراءات الجنائية رفعتها إلى البرلمان". كما أعدت قائمة كاملة بالتعديلات المطلوبة (النصوص الخاصة بالحجب، وكذلك الحبس الاحتياطي، واعتماد كارنيه النِّقابة كتصريح عمل وحيد دون الحاجة إلى أذون للتصوير أو التغطية).

ثانيًا- مِلَفّ الحقوق الاقتصادية

جزء رئيس ومركزي من الالتزامات الملقاة على مجلس النِقابة الحالي متعلق بالأوضاع الاقتصادية والمعيشية للصحفيين، التي تتأثر بعدد من القضايا الهامة، هي: (الحد الأدنى للأجور، الصحف المتوقفة، الصحفيين المؤقتين في الصحف القومية، البطالة بين الصحفيين، مشكلات القيد والقيد الاستئنافي).

نستعرض هنا الجهود التي بذلها مجلس النِقابة القائم في التعامل مع هذه الملفات، كما نقف عند حدود هذا الدور، حيث الأوراق التي تمتلكها النِقابة للتعامل مع هذه الملفات، وكذلك العقبات والمعيقات والصعوبات التي تكبل هذا الدور وتقيده.

1 -الحد الأدنى للأجور:

في استطلاع للرأي أجرته نِقابة الصحفيين، على مدار أكثر من 3 أسابيع امتدت من الفترة ما بين 19 نوفمبر حتى 10 ديسمبر 2024، حول أهم القضايا التي تشغل تفكير الجماعة الصحفية، شارك فيه 1568 صحفيًا/ة -نقابيين وغير نقابيين- جاء فيه بخصوص الأجور، أن **60.5%** من المستطلعة آراؤهم لا تلتزم مؤسساتهم بالحد الأدنى للأجور، فيمَا أفاد **11.5%** من الصحفيين/ات بأن صحفهم تلتزم "أحيانًا" بالحد الأدنى للأجور، في حين ذكر **27.9%** فقط من المستطلع آرائهم أن مؤسساتهم تلتزم بالحد الأدنى للأجور؛ أي أن ثلث الصحفيين/ات فقط يحصلون على الحد الأدنى للأجور. انطوت هذه الأرقام على تفاصيل أكثر غرابة وإظهارًا لضعف المرتبات في المهنة، إذ كشف الاستبيان أن "**13.1%** من الصحفيين لا يحصلون على أي أجر، وأن **7.1%** من الصحفيين يحصلون على أجر أقل من 1000 جنيه شهريًا، وأن **18.9%** من الصحفيين يحصلون على أجر أقل من 3000 جنيه شهريًا، وأن **32.7%** من الصحفيين يحصلون على أجر أقل من 6000 جنيه شهريًا، وأن **28.2%** من الصحفيين يزيد أجرهم عن 6000 جنيه شهريًا". كما كشف الاستبيان ذاته أن **851%** من الصحفيين لا تمتلك مؤسساتهم الصحفية لوائح أجور معلنة، وأن **28,3%** من المشاركين يلجئون لمساعدات النقابة في مواجهة أعباء الحياة.

في مواجهة هذا الواقع القاسي وظفت نِقابة الصحفيين القرارات الصادرة عن رئاسة الوزراء والرئاسة المتعلقة بزيادة الحد الأدنى للأجور، في الضغط على المؤسسات الصحفية ودفعها لرفع أجور صحفيها بما يتفق مع الزيادات التي أقرتها الحكومة، مع الاستفادة من هذه القرارات في رفع الحد الأدنى للأجور في عقود العمل الثلاثية. وقد جاءت قرارات النِقابة في هذا الباب على ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: في يوليو 2023 صدر قرارًا حكوميًا برفع الحد الأدنى للأجور إلى 3000 جنيه، وعليه بدأت، في 20 يوليو 2023، مخاطبات نقيب الصحفيين الموجهة للمؤسسات الصحفية القومية والحزبية والخاصة؛ لمطالبتها بوجوب رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣ آلاف جنيه بداية من الشهر نفسه، التزامًا بقرار الحكومة برفع الحد الأدنى للأجور، واستجابة للمجلس القومي للأجور، الذي أعلنت رئيسته، الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أن قرار رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 الآف جنيه ملزم للمؤسسات الصحفية.

وفي إطار الاستفادة من القرار الحكومي برفع الحد الأدنى للأجور في تحسين أوضاع الصحفيين/ات أعلن مجلس النِّقابة في 9 أغسطس 2023، زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية، لتصبح 3 آلاف جنيهٍ، وتعديلها بلائحة القيد مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد.

المرحلة الثانية: مع صدور قرار جديد عن المجلس القومي للأجور، برفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص إلى 3500 جنيه بدل من 3000 جنيه، اعتبارًا من 1 يناير 2024، عادت النِّقابة وقررت زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3500، مع مخاطبة المؤسسات الصحفية بذلك، ومطالبتها برفع أجور صحفييها المعينين بما يتفق مع سنوات الخبرة ومدة العمل.

المرحلة الثالثة: جاءت مع صدور حُزْمَة قرارات حماية اجتماعية عن رئاسة الجمهورية، في 7 فبراير 2024، وتشمل رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50 % (ليصبح 6000)، مع التوجيه بتطبيقها اعتبارًا من بداية شهر مارس المقبل، حيث رحبت النِّقابة بالقرار وسارعت في مخاطبة المؤسسات الصحفية برفع الحد الأدنى للأجر وفقًا للزيادات الجديدة التي أعلنت عنها الرئاسة. لكنها لم تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور في عقود العمل الجديدة لتصبح 6000. ولعل ذلك يعود إلى إدراكها أن هيكل أجور الصحفيين/ات في المؤسسات الصحفية الخاصة بعيدة بشكل كبير عن هذا الرَّقْم ومن ثم يصعب مطالبتها بتطبيقه على الأقل فور صدور حزمة الحماية الاجتماعية.

ما أسفرت عنه هذه التحركات من نتائج لم تكن كافية، إذ كانت النِّقابة مدفوعة بصورة مستمرة للتفاوض مع المؤسسات الصحفية لحملها على رفع الحد الأدنى لأجور صحفيها بما يتفق مع زيادة الحد الأدنى للأجور المقرر من قبل الحكومة، وبصورة عامة يمكننا القول أن المفاوضات التي دخلتها النِّقابة بخصوص رفع أجور الصحفيين المصريين العاملين/ات مع مؤسسات صحفية أجنبية كانت تكلل بالنجاح، على الرغم من أن مطالب الصحفيين/ات بهذه المؤسسات لم تكن مرتبطة بالحد الأدنى للأجر، وإنما تتعلق برفع الأجر بما يتفق مع الزيادة في الأسعار. أما المؤسسات الصحفية المحلية، عادة ما كانت تتعامل بنوع من التباطؤ والتلكؤ والتعنت مع مساعي النِّقابة رفع أجور العاملين/ات بهذه المؤسسات بما يتفق مع الحد الأدنى للأجور الذي أعلنت عنه الحكومة، ثم أن هذه المساعي لم تسفر بعد عن رفع أجور العاملين بهذه المؤسسات بما يتفق مع الحد الأدنى المعلن من جانب الحكومة، وهو ما تكشف بوضوح في الاستبيان الذي نظمته النقابة، واستعرضنا في فقرات سابقة نتائجه المتعلقة بأجور الصحفيين.

لاحقًا في مارس 2024، أطلقت النِّقابة حملة "أجر عادل للصحفيين" على هامش التحضير للمؤتمر العام السادس للصحفيين، بهدف رفع قيمة أجور الصحفيين تمهيدًا للوصول للائحة أجور عادلة لكل الصحفيين، على أن تضمن عددًا من الإجراءات والتحركات داخل النِّقابة والمؤسسات، وتفتح الباب لنقاش مفتوح حول الأوضاع الاقتصادية للصحفيين.

أما التوصيات التي صدرت عن المؤتمر العام السادس للنقابة، فقد دعت إلى (1)ضمان ألاَّ يقل أجر أو معاش أي صحفي في المؤسسات الصحفية عن الحد الأدنى الرسمي للأجور (6 آلاف جنيه). (2) تعديل التشريعات المنظمة للصحافة والإعلام في مصر بشكل يعزز من استقلالية المؤسسات الصحفية، وهو ما سيسهم بدوره في تحسين أجور العاملين بالمهنة. (3) دعت المؤسسات الصحفية إلى تطبيق الحد الأدنى للأجور المقرر من الحكومة، ووضع هياكل واضحة للأجور بشكل يراعي سنوات الخبرة، ودون تمييز، ودعوة مجلس النِّقابة إلى وضع آلية لمتابعة تنفيذ ذلك واتخاذ إجراءات ضد غير الملتزمين. (4) تطبيق الشمول المالي على المؤسسات الصحفية بما يضمن حصول الصحفيين العاملين بها على أجورهم كاملة ويغلق باب التلاعب. (5) تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور، مع التزامه بمعايير واضحة عند تحديده الزيادات السنوية للأجر، مع إلغاء إمكانية طلب الإعفاء من تطبيق الحد الأدنى للأجر.

في الختام، لا يبدو أن هذه الخطوات كافية؛ إذ اكتفت النِّقابة بتوجيه توصيات، يمكن أن تلتزم بها الجهات المعنية كما يمكنها تجاهلها، خاصة أن النِّقابة لا تمتلك أية أوراق ضغط على ملاك المؤسسات الصحفية، إنما تمتلك فقط الضغط على الهيئة التحريرية، وعلى رأسها رئيس التحرير، وهو في النهاية موظف بالمؤسسة وفي كثير من الأحيان يناله من الظلم ما يطال غيره من الصحفيين/ات بالمؤسسة.

2 - الفصل التعسفي:

عقب انتهاء إجراءات انتخاب أعضاء مجلس النِّقابة وبالضبط في 13 أبريل 2023، قال نقيب الصحفيين، إن لدينا ترسانة من المواد القانونية والأدوات للتعامل مع مِلَفّ الفصل التعسفي، وأشار إلى إعادة تفعيل وتنشيط دور "لجنة التسويات والمنازعات" التي تضم عضويتها نقيب الصحفيين وسكرتير النِّقابة، للتعامل مع هذا المِلَفّ.

وكانت أخر جهود مجلس النِّقابة الحالي في هذا الباب، مطالبة وزيرة التضامن الاجتماعي نيفين القباج، خلال اجتماع بين الطرفين، في 10 يونيو 2023، بضرورة تضمين النِّقابة طرف ثالث يلزم إعلامه من جانب الوزارة، في حال أقدمت مؤسسة صحفية على "إنهاء اشتراك أحد الصحفيين/ات من على قوة عمل الصحف الخاصة أو الحزبية".

إلا أن نتائج الاستبيان الذي نظمته النِّقابة، على مدار أكثر من 3 أسابيع امتدت من الفترة ما بين 19 نوفمبر حتى 10 ديسمبر 2024، حول أهم القضايا التي تشغل تفكير الجماعة الصحفية، وشارك فيه 1568 صحفيًا/ة -نقابيين وغير نقابيين- كشفت أن 69.7% ممن تعرض للفصل التعسفي من العينة المشاركة في الاستبيان لم تنجح جهود إعادتهم للعمل وظلوا رهن الفصل التعسفي، ما يعني أن جهود النِّقابة في هذا الباب جاءت دون التوقعات.

ولعل سر إخفاق المجلس الحالي في معالجة هذا المِلَفّ نستكشفه إذا عرفنا أن النِّقابة تستخدم آلية التحقيق مع رئيس التحرير للضغط من أجل الحد من حالات الفصل التعسفي، إلا أن الواقع يقول أن رؤساء التحرير أنفسهم قد يتعرضون للفصل التعسفي، وأن قرار الفصل في الغالب الأعم يصدر عن مجالس إدارات الصحف، ويتعلق في عديد من الحالات بتقليل النفقات. فيمَا لم تلجأ النِّقابة إلى آلية مخاطبة مصلحة الشركات، أو

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بحق تساهل الشركات في الفصل التعسفي.

3 -مِلَفّ القيد:

بدأ تعامل مجلس النِّقابة مع مِلَفّ القيد عقب انتخابه مباشرة، فحين بدأ المجلس عمله أعقاب استكمال تشكيل لجانه، في 3 أبريل 2023، قد قرر في 4 أبريل "فتح باب تلقي طلبات الزملاء للنقل إلى جدول المشتغلين لمدة عشرة أيام تبدأ من الثلاثاء 4 أبريل، وتنتهي السبت 15 أبريل الجاري"، لكن البداية المبكرة للجنة القيد في تلقي طلبات المتقدمين لم يكن كافي لوضع حد للجدل المثار حول قيد الصحفيين بالنقابة، ومعاييره، وأداء لجنة القيد وتحيزاته، إذ عادة ما كانت النتائج التي تعلنها اللجنة تثير ردود فعل غاضبة، ومتشككة في نزاهة اللجنة والتزامها بالمعايير والحياد والموضوعية في التعامل مع الملفات المقدمة.

لعل من أبرز حالات الاعتراض جاءت عقب إعلان لجنة القيد نتيجة لجنة تظلمات القيد الاستئنافي، في 13 يوليو 2023، وهو ما دفع نقيب الصحفيين إلى إصدار بيان طالب في بضرورة "تطوير لائحة القيد بما يناسب التطورات فى المهنة"، بمشاركة أساتذة المهنة وكبارها في معاونة لجنة القيد في تحكيم طلبات القيد المقدمة، مع الدعوة إلى اجتماعين عاجلين على هامش أعمال المؤتمر السادس للنقابة لمناقشة أزمات القيد، **الأول:** اجتماع عام مفتوح لكل أعضاء الجمعية العمومية، بهدف السماع إلى المقترحات المقدمة حول تطوير لائحة القيد، والمعايير التي يلزم اعتمادها في اختيار اللجنة المعاونة للجنة القيد والمكونة من شيوخ المهنة وأساتذتها. **الثاني:** اجتماع مجلس النِّقابة لمناقشة المقترحات المقدمة، وبحث سبل تنفيذها "واتخاذ قرارات بشأن العاجل منها، وإقرار لائحة قيد جديدة يتم عرضها على أول جمعية عمومية".

تكمن أزمة القيد بنقابة الصحفيين في أمرين؛ **الأول:** أن آليات اشتغال لجنة القيد وطريقة عملها غير معلومة لجمهور الصحفيين ومن هنا يأتي التشكيك في نزاهتها أو حتى إجادتها التعامل مع ملفات القيد. **الثاني:** يتعلق بالصحفيين المتقدمين أنفسهم الذين يرفضون القرار الصادر عن اللجنة، ومن ثم يلجؤون إلى التظلم والقضاء، وهو ما يخلق حالة من غياب القدرة على تقييم الموقف، وهل اللجنة متحيزة أم أن الصحفي يرفض النتيجة المعلنة مهما كانت مبنية على معايير واضحة مستخدمة بشكل صارم.

لعل أخر موجات الجدل حول مِلَفّ القيد، كان في 8 فبراير 2025، عندما قرر 46 صحفيًا/ة حاصلين على قرارات بالقيد في جداول النِّقابة من "محكمة تظلمات قيد الاستئناف" بدار القضاء العالي، في 12 مايو 2024، عندما قرر هؤلاء الاعتصام بالنقابة لحين تنفيذ مطالبهم. الغريب في الأمر أن التوصيات الختامية الصادرة عن المؤتمر العام السادس لنقابة الصحفيين لم تتطرق إلى مِلَفّ القيد ومشكلاته، ولم تتضمن أية توصيات بخصوص تطوير العمل في هذا المِلَفّ، في الوقت الذي ما تكاد تهدأ موجة الجدل حول نتائج لجنة القيد حتى تعود من جديد. ويبدو أن مِلَفّ القيد سيظل ملفًا شائكًا دون حلول نهائية تنهي الجدالات والخلافات بين مجلس النِّقابة من جهة والصحفيين/ات المتقدمين لعضويتها من جهة أخرى، وبحسب البعض سيظل الصدام بخصوص القيد مستمرًا طالمَا استمر حصول الصحفيين على بدل التدريب والتكنولوجيا في صورة نقدية.

4 - البطالة وصحفيين الصحف المتوقفة:

لا يبدو أن النِّقابة قد وصلت إلى حلول مرضية بخصوص مِلَفّ صحفيين/ات الصحف الحزبية المتوقفة، والصحفيين/ات المتعطلين عن العمل؛ فيمَا اكتفت النِّقابة بصرف بدل بطالة بشكل شهري للصحفيين/ات المتعطلين، وكان مجلس النِّقابة السابق قد قرر في فبراير 2023، "زيادة معاش البطالة لكل الزملاء المستحقين بنسبة 25% ليصل إلى 1250 جنيه". وكان نقيب الصحفيين خالد البلشي وعد في برنامجه الانتخابي بـ "تفعيل نص المادة 15 من قانون تنظيم الصِّحافة والإعلام التي تلزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بالتعاون مع نِقابة الصحفيين بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة"، إلا أن ذلك لم يتحقق. فيمَا كشف استبيان النِّقابة أن 71.1% لا يحصلون على دعم من النِّقابة مقابل 28.3% من المشاركين في الاستبيان يحصلون على هذا الدعم، كما كشف أن 7,5% من المشاركين يحصلون على بدل بطالة.

وفيمَا يتعلق بالصحف المتوقفة، فقد أوصى المؤتمر العام السادس للنقابة إلى أن تدفع الدولة أقساط التأمينات خلال سنوات توقف هذه الصحف بما يضمن حصول الصحفيين على معاشات في نهاية فترة خدمتهم، كما أوصى بتوفير فرص عمل لصحفيين/ات الصحف المتوقفة؛ عبر "إلزام المؤسسات القائمة والجديدة والمواقع الإلكترونية بتطبيق قانون (180) لسنة 2018م، خاصة المادة التي تلزم الصحف وتنوعاتها بأن يكون 70% من كوادرها من النقابيين، وكذلك إلزام الصحف الحزبية التي عاودت الظهور باستيعاب الصحفيين المتعطلين من السابقين، وربط قيد صحفييها الجدد بالنقابة بمدى التزامها بتشغيل الصحفيين/ات المتعطلين. وهو ما يعني أن النِّقابة تراجعت عن توفير تمويل مادي لأية مقترحات تتعلق بتشغيل الصحفيين المتعطلين -كما كانت تفعل سابقًا- من قبيل إنشاء موقع إلكتروني تابع للنقابة يستوعب أعدادهم، أو بأن تتحمل هي دفع التأمينات المتأخرة.

5 - الصحفيين المؤقتين:

في نفس الشهر الذي شهد استكمال مجلس النِّقابة تشكيله، اجتمع نقيب الصحفيين خالد البلشي مع الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية، في 29 أبريل 2023، مؤكدًا خلال الاجتماع أن "تعيين الصحفيين المؤقتين بالمؤسسات القومية يعد حقًا دستوريًا"، مشددًا على أن النِّقابة تعمل بجد لحل أزمتهم، مشيرًا إلى أن مجلسها بصدد "مخاطبة مجلس الوزراء، والهيئة الوطنية للصحافة، رسميًا، بشأن حل أزمة الصحفيين المؤقتين في أقرب وقت"، لاحقًا، في 12 سبتمبر 2023، أكد نقيب الصحفيين أنه طرح قضية الصحفيين المؤقتين خلال جلسات الحُوَار الوطني مرتين، كذلك تواصل مع مجلس الوزراء بشأنها، كما وجه خطاب إلى الهيئة الوطنية للصحافة، في 8 أبريل 2024، يتضمن توقيعات 750 صحفيًا نقابيًا للمطالبة بتعيين المؤقتين، مع دعوة رئيس الهيئة الوطنية للصحافة إلى لقاء عاجل لحل الأزمة.

استجابة لذلك انعقد اجتماع مشترك بين عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة وخالد البلشي نقيب الصحفيين، في 12 أغسطس 2024، على إثره تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين لمتابعة تنفيذ مخرجات الاجتماع والتواصل مع الجهات المعنية، وقد تضمنت فتح الباب لتعيين الصحفيين المؤقتين عبر دفعات شهرية، وفق ضوابط يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والنقابة، اعتبارًا من سبتمبر المقبل.

قبل التواصل مع الهيئة الوطنية للصحافة بخصوص بناء تصورات مشتركة تقود إلى خطَّة عمل تنهي معاناة الصحفيين المؤقتين بالصحف القومية، كان البلشي قد أعلن البلشي، في 2 مايو 2023، عن تشكيل لجنة من المؤقتين؛ تبلور مطالبهم وتتولى متابعة التواصل مع الجهات المعنية بأزمتهم.

لكن يبدو أن نتائج هذه المحاولات جاءت متواضعة؛ لذلك جاء قرار النِّقابة بتنظيم مؤتمرًا صحفيًا للصحفيين/ات المؤقتين بالصحف القومية، على هامش المؤتمر العام السادس، في 20 مارس 2024، لعرض مشكلاتهم والبحث عن سبل معالجتها. كما أتت التوصيات الختامية، للمؤتمر العام السادس توصي بـ"استكمال إجراءات تعيين الزملاء/ الزميلات غير المعينين/ات في الصحف القومية، ودعوة الهيئة الوطنية للصحافة بالتعجيل بإتمامها في أقرب وقت".

ختامًا... ما الأوراق التي تمتلكها النِّقابة؟

فيما يتعلق بالحريات الصحفية؛ تبعًا لصحفيين/ات؛ فإن المجلس الحالي كفل حرية التعبير والرأي في النِّقابة أمام الجميع، نقابيًا كان أو غير نقابي، بعدما كان هذا الحق مقيدًا، حتى أنه فتح المجال لاعتصام الزملاء/ات في مكتب النقيب ذاته. لكن من جهة أخرى جاءت تحركات النِّقابة في هذا الباب محدودة نتاج محدودية الأدوات التي يمتلكها المجلس للتأثير في هذا الملف، محدودية أدركها نقيب الصحفيين. وفي نص نشره البلشي يستعرض فيه جهود مجلس النِّقابة في مِلَفّ الحريات، أعرب فيه عن وعيه بالتشابك بين الحريات الصحفية، وبين وجود مجال عام حر متاح أمام جميع المواطنين، وعن الصلة بين الحرية والاستقرار المادي للصحفيين، وارتباطها أيضًا بـ"ضرورة تطوير البيئة التشريعية الحامية للصحافة وحريتها"، في إشارة إلى تعقيد البيئة التي كانت تتحرك فيها النِّقابة في مِلَفّ الحريات الصحفية، وأهمية أخذ هذه السياقات في الاعتبار عند التقييم.

فيمَا **يتعلق بالحقوق الاقتصادية للصحفيين؛** فقد جاء أداء مجلس النِّقابة تعبيرًا عن نقص أوراق القوة وأدوات الضغط التي يمكن أن تستخدمها في الدفاع عن حقوق الصحفيين، وعن حذر مجلس النِّقابة من الدخول في معارك تستهلكها دون أن تسفر عن النتائج المرجوة.

في ضوء ما سبق نطرح عدد من التوصيات:

1 - تعزيز دور النِّقابة في قضايا الحريات الصحفية، عبر إيجاد آليات ضغط أكثر فاعلية: مثل إنشاء تحالفات مع منظمات حقوقية محلية ودولية، وإطلاق حملات إعلامية للضغط على الجهات المعنية. ومن خلال تشكيل لجنة قانونية أكثر فاعلية لمتابعة قضايا الصحفيين المحبوسين، وتعزيز التعاون مع نِقابة المحامين للدفاع عنهم. وكذلك توفير برامج دعم نفسي مستدامة للصحفيين المحبوسين وأسرهم، لضمان عدم تضررهم على المدى الطويل.

2 - تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للصحفيين؛ عبر رفع الحد الأدنى للأجور في العقود الثلاثية: بحيث يتناسب مع القرارات الحكومية والتضخم، مع الضغط على المؤسسات الصحفية للالتزام به. وكذلك تفعيل الشمول المالي: حيث إلزام المؤسسات الصحفية بدفع الرواتب من خلال البنوك لضمان الشفافية ومنع التلاعب بالأجور. مع إنشاء صندوق لدعم الصحفيين العاطلين: تمويله من اشتراكات النقابة، والتبرعات، والدعم الحكومي، لمساعدة الصحفيين المتعطلين عن العمل.

3 - إصلاح مِلَفّ القيد والصحفيين المؤقتين؛ من خلال إعادة هيكلة لجنة القيد: حيث تطوير معايير واضحة ومعلنة للقيد بالنقابة، وزيادة الشفافية في عمل اللجنة. وعبر التفاوض مع المؤسسات القومية بشأن الصحفيين المؤقتين: وضع جدول زمني واضح لتعيينهم تدريجيًا وفق ضوابط محددة.

4 - التعامل بحزم مع الفصل التعسفي من خلال إنشاء لجنة طوارئ للتدخل الفوري: تكون مهمتها التدخل في حالات الفصل التعسفي ومخاطبة الجهات المختصة لحل النزاعات سريعًا. وعبر مخاطبة مصلحة الشركات والمجلس الأعلى للإعلام لإلزام المؤسسات بعدم الفصل التعسفي، وضمان حقوق الصحفيين القانونية.

5 - التصدي للقوانين المقيدة للحريات الصحفية من خلال دفع البرلمان لإقرار قانون حرية تداول المعلومات، ليضمن حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات ونشرها دون قيود.

”المرصد المصري للصحافة والإعلام“

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ ”المؤسسة“ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف ”المؤسسة“ إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل ”المرصد“ عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم ”المؤسسة“ الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم ”المؤسسة“ بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.